الجمهورية العربية السورية

مجلس النقد والتسليف

قـرار رقـم (٣٩١ /م ن / ب٤)

مجلس النقد والتسليف ،

بناء على أحكام قانون مصرف سورية المركزي ونظام النقد الأساسي رقم /٢٣/ تاريخ ٢٠٠٢/٣/١٧،

وعلى قرار مجلس النقد والتسليف رقم ١٠٦/م ن/ب٤ تاريخ ٢٠٠٥/٢/١٣ وبالاستناد الى ورقـة بـازل للرقابة المصرفية الصادرة في آب ٢٠٠٦ حول "المبادئ الأساسية لاستمرارية الأعمال" ولتأمين سير عمل المصرف بصورة سليمة ،

وعلى مذاكرته في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٨/٥/٥ ،

يقرر مايلي :

مادة ١ - اعتماد التعليمات الخاصة بمتطلبات تأمين استمرارية عمل المصرف كما يلي :

أولاً- واجبات ومسؤوليات مجلس الإدارة والإدارة العليا للمصرف:

- على إدارة المصرف أو المؤسسة المالية أن يتوفر لديها الطرق والإجراءات الفعالة و الشـاملة لإدارة استمرارية الأعمال حيث يتشارك في هذه المسؤولية كل من مجلس الإدارة والإدارة العليا.
- لابد أن يعمل مجلس الإدارة و الإدارة العليا على تعزيز ثقافة استمرارية العمل على كافة المسـتويات العاملة في المصرف و ذلك بهدف تعزيز الصمود أمام الاضطرابات التشغيلية في حال وقوعها.
- لابد من إنشاء موقع أو جهة محددة لإدارة الأزمات و ضمان استمرارية الأعمال المصرفية في حـال حدوث اضطراب تشغيلي هام. و بالتالي العمل على وضع خطة لتوفير المـوارد البشـرية و البنـى التحتية اللازمة لدعم طريقة المصرف في إدارة استمرارية العمل.
- لابد من توفير إطار مناسب لتبليغ مجلس الإدارة والإدارة العليا للمصرف عـن أيـة أمـور متعلقـة باستمرارية الأعمال بما في ذلك الإبلاغ الفوري عن الأحداث التي تقع وتقييم النتائج التي قد تحصـل واقتراح الخطط البديلة المناسبة لدعم الصمود أمام المخاطر التي تواجه المصرف أو المؤسسة المالية.

- أن يتم تقييم ومراجعة إدارة استمرارية الأعمال من قبل جهة مستقلة كالتدقيق الداخلي في المصرف أو المدقق الخارجي وتبليغ نتائج هذا التقييم والمراجعة إلى مجلس الإدارة والإدارة العليـا فـي الوقـت المناسب.

ثانياً- الاضطرابات التشغيلية الكبرى:

إن إدارة استمرارية الأعمال يجب أن تأخذ بالاعتبار أي عطل تشغيلي هام قد يطرأ نتيجة حدث ما والعمل على وضع الخطط المناسبة للتعامل مع هذا العطل. وهذا الأمر يتطلب تحديد الأولويات التي يجب العمـل على حلّها طبقاً لأهمية الآثار السلبية التي تخلّفها الأعطال التشغيلية عند وقوعها ووضع الأهداف المناسبة لإنعاش العمليات المتوقفة. **إن مجلس الإدارة والإدارة العليا في المصرف مسؤولين عن:**

أولاً: توفير الموقع البديل لاستمرار العمل بعيداً بشكل كافٍ عن الموقع الجغرافي للعمل الذي حصل فيه أي توقف إن أمكن وذلك لتلافي المخاطر التي سببت الأحداث في موقع العمل الأول.

ثانياً: التأكد فيما إذا كان الموقع البديل يتمتع بما يكفي مـن البنيـة التحتيـة والتجهيـزات والأنظمـة الضرورية لإنعاش العمليات في الموقع الأول خاصة في حال تعرض مكاتبه الأساسـية للضـرر بشـكل كبيرو المحافظة عليها لفترة زمنية .

ثالثاً: نظراً لأن موظفي الموقع الأساسي لن يكونوا متاحين في الموقع البديل، بالتالي لابد من تأمين العـدد الكافي من العاملين في الموقع أو المواقع البديلة وتدريبهم بشكل مناسب للقيام بأعمالهم، فلابـد أن تعـالج خطة استمرارية الأعمال كيفية توفير ما يكفي من العاملين عدداً وخبرةً.

ثالثاً- أهداف الإنعاش:

ينبغي على إدارة المصرف أو المؤسسة المالية أن تضع أهدافاً مناسبة لإنعاش الأعمال واستمراريتها حيث أن استمرار الأعطال أو التوقف عن الأعمال نتيجة أحداث معيّنة يمكن أن يؤثر سلباً على المتعاملين مـع المصرف أو المؤسسة المالية وربما على النظام المالي ككل.

لابد أن تعمل هذه الأهداف على تحديد مستويات الإنعاش المتوقعة و أوقاتـها بالنسبة لكل نشاط.

على إدارة المصرف إعلام مفوضية الحكومة عن أية مخاطر أو أعطال قد تحصل وذلك فور حصولها.

رابعاً- الاتصالات:

لابد أن تتضمن خطة استمرارية الأعمال الموضوعة من قبـل إدارة المصـرف أو المؤسسـة الماليـة الإجراءات الكافية و المناسبة التي تضمن التواصل مع باقي الإدارات والفروع في المصرف أو المؤسسة المالية وكذلك مع الجهات الخارجية المرتبطة معها.

يعتبر هذا التواصل مطلب ضروري خاصة في المراحل الأولى للاضطراب الحاصل، وذلك لمعرفة وقياس وقعه على العاملين في المصرف أو في المؤسسة المالية وعلى عملياتهم من جهة، وعلى النظام المالي ككل من جهة أخرى بهدف اتخاذ القرارات المناسبة بشأن اللجوء إلى خطة استمرارية الأعمال و العودة إلى حالة التوازن مما يوفر ويدعّم الثقة فيما بين المشاركين في القطاع المالي.

وفي هذا الإطار يجب أن توفر خطة استمرارية الأعمال إجراءات شاملة و فعالة لمواجهة مخاطر الحالات الطارئة و تمكّن من الاتصال والتواصل مع الجهات التي يتعامل معها المصرف أو المؤسسة المالية. **ولابد أن تحقق هذه الإجراءات ما يلي:**

- **تحديد الجهات الخارجية التي لابد أن يتواصل المصرف معها في حال حدوث أي اضطراب تشغيلي هام، مثل السلطة الرقابية، المصارف و المؤسسات المالية الأخرى، أصحاب المصالح...الخ.**
- تحديد الأشخاص المسؤولين عن التواصل مع العاملين في المصرف أو المؤسسة المالية ومع الأطراف المعنية الخارجية. ويمكن أن يكون هؤلاء الأشخاص من العاملين في الإدارة العليا أو في الدائرة القانونية أو وحدة الامتثال على أن يكون هؤلاء قادرين على التواصل مع الأطراف أو العاملين في مواقع معزولة أو بعيداً عن موقع الأعمال الأول.
- تحديد الجهات الرسمية التي يمكن الاتصال معها لمعالجة الحوادث التشغيلية التي يتعرض لها المصرف أو المؤسسة المالية.
- تطوير أنظمة معلومات وأنظمة اتصال آمنة للعاملين الأساسيين و **ذلك بهدف الاستجابة إلى أي إخفاق في أنظمة الاتصال الأساسية** (مثل توفير هواتف ثابتة وهواتف جوّالة خلوية وهواتف اتصال بالأقمار الصناعية، رسائل قصيرة بالجوّال، مواقع الكترونية، أجهزة لاسلكية محمولة،... الخ).

خامساً- الاتصالات عبر الحدود:

في حال حدوث خلل تشغيلي كبير ونظراً للعلاقات التي تربط المصرف أو المؤسسة المالية بجهات موجودة خارج حدود الدولة، على إدارة المصرف أو المؤسسة المالية أن تقوم من خلال خطة استمرارية الأعمال بتوضيح ما يمكن أن يحدثه أي عطل قد يحصل لديها من آثار سلبية على فروعها أو مؤسساتها التابعة الموجودة في المناطق التي تتواجد فيها هذه الجهات وأن تضع الخطط المناسبة لكيفية الاتصال معها. ويتضمن ذلك تحديد الأشخاص الواجب الاتصال بهم ووضع الترتيبات المناسبة للاتصال بهم في حال حدوث أعطال تؤثر على عملية الاتصال.

سادساً- اختبار خطط استمرارية الأعمال:

على إدارة المصرف أو المؤسسة المالية أن **تقوم بشكل مستمر** باختبار خطط استمرارية الأعمال وتقيـيم فعاليتها وتحديثها بما يتناسب وتطور الظروف التي قد تنشأ عنها أعطال أو أحداث مؤثرة على اسـتمرار أعمال المصرف أو المؤسسة المالية. ويعتبر اختبار القدرة على إنعاش أو إصلاح العمليـات والنشـاطات ذات الطبيعة الهامة بالنسبة للمصرف أو المؤسسة المالية **مكوناً جوهريـاً لـلإدارة الفعالـة لاسـتمرارية الأعمال** يجب أن تؤخذ بالاعتبار لدى وضع خطط إدارة استمرارية الأعمال. حيث يتطلب ذلـك إجـراء الاختبار بطريقة مستمرة والعمل على تعديل هذه الخطط وتحديثها حسب تغير بيئة العمل أو تغير الأنظمة أو البرامج المستعملة أو تغيير أجهزة الكومبيوتر المستعملة أو التغير في الظروف المحيطـة بالمصـرف أو المؤسسة المالية على أن يشمل هذا الاختبار أيضاً العاملين كافة الذين يرجح أن يكونـوا معنيـين فـي الاستجابة إلى الاضطرابات التشغيلية الكبرى.

يجب أن يتم تقييم برنامج الاختبار المعتمد في المصرف من قبل جهة مستقلة مثـل المـدقق الـداخلي أو الخارجي، بحيث تتم مراجعة و تقييم نتائج الاختبار و تقديم تقريراً بكافة مخرجات التقييم إلى مجلس الإدارة و الإدارة العليا التي يوكل إليها معالجة الثغرات و نقاط الضعف في الوقت و الطريقة المناسبة.

مادة ٢ - يبلغ هذا القرار من يلزم لتنفيذه .

دمشق في ٥ / ٥ /٢٠٠٨

رئيس مجلس النقد والتسليف

الدكـتور أديب ميـالـة

مصدق

رئيس مجلس الوزراء

المهندس محمد ناجي عطري

أمين سر مجلس النقد والتسليف

هنـــاء عودة

(و.ع)